

الواضحة لكي نضمن ، ليس فقط بقاء المستوطنات ، وإنما المحافظة عليها ، وربطها مع إسرائيل ، وسيبقى الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية الى الأبد» (٤٤) .

وفي جلسة مجلس الوزراء الإسرائيلي ، التي عقدت بعد عودة بيغن من زيارته للاسمايلية في ١٢/٢٦/١٩٧٧ ، طالب شارون بالبدء في تنفيذ استيطان واسع ، ولخص خطته في ثلاثة قرارات (٤٥) ١ - بناء ثلاث مستوطنات في الضفة الغربية خلال ثلاثة اشهر هي ، حارس ، تبوح ، سيلات أ . واقتراح اقامة مستوطنة في شيلا ، (لكن الاقتراح رفض بعد ان قرر المستشار القانوني للحكومة ، انه لا توجد في شيلا اراض كافية ، وجرى الاحتيا على هذا الموضوع باقامة معسكر للحفريات الأثرية لتغطية الاستيطان هناك) . ٢ - بقرار الاحتفاظ بالمستوطنات في مشارف رفح وتوسيع الأراضي للعمل ، وزيادة السكان . ٣ - اقامة ستة أبراج للحفر في سيناء ، وهذا مشروط بموافقة المصريين .

كما ان الحكومة عادت وأكدت على هذه القرارات في جلستها بتاريخ ١٨/١/١٩٧٨ ، بتعديل بسيط ، فيما يخص مستوطنات مشارف رفح ، حيث عارض وايزمان هذا القرار من أجل عدم غضاب المصريين ، ولكنه أوضح فيما يتعلق بالضفة الغربية « أنه لا يوجد في الحكومة من يخالف حقنا على هذا القطاع ، ومعارضتنا إقامة دولة فلسطينية ، ويجب اقامة المستوطنات فيها ، وعدم الاهتمام بالضعفوطات من أي جانب» (٤٦) ، وانفقد وايزمان الاستيطان التظاهري ، مطالباً ببناء المستوطنات « بصورة منظمة ، واقامة استيطان حكومي ، لضمان قاعدة ملائمة للمستوطنين الجدد والسكان العرب ايضاً ، وعدم الاكتفاء بمواقع متفرقة ، والتي تنقصها القوى البشرية» (٤٧) .

السلام حافز مهم لزيادة مشاريع الاستيطان

على ارضية مشروع السلام الإسرائيلي ، المتضمن وضع الأراضي المحتلة تحت سلطة ادارة ذاتية برعاية اسرائيلية كاملة ، طرحت مشاريع ومخططات استيطانية عديدة . وعالجت تلك المشاريع ، مشاكل وازمات الاستيطان واسباب فشله ، وطرق واساليب العمل مستقبلاً ، لكي يحقق الاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة أهدافه كاملة . وانطلقت مشاريع الاستيطان في تلك الفترة من فرضيات اساسية هي ، ان مسيرة السلام التي بداها السادات بزيارته لاسرائيل ، ستوصل الى حل وسط يرتبط بمبدأين : ١ - ان المصريين لن يتنازلوا عن حقوق الفلسطينيين . ٢ - ان اسرائيل لن تتنازل عن التجريد الكامل والمضمون للمناطق التي يتم الجلاء عنها . وهذا التجريد لن يكون قابلاً ومضموناً بشكل كامل بالضفة الغربية وقطاع غزة ، الا عن طريق استيطان يهودي ، دائم ، وكثيف على امتداد غور الأردن ، ومنطقة مشارف رفح» (٤٨) .

كما تنطلق تلك المشاريع ، من خلال التوقعات ، ان الحل السياسي لمشكلة الأراضي المحتلة خلال السنوات الانتقالية الخمس التالية يكون وفق احد الاحتمالات التالية : ١ - اتفاق مع حكومة الأردن . ٢ - دولة فلسطينية غربي الأردن . ٣ - نظام جمهوري فدرالي مع اسرائيل .